الأمم المتحدة

A/C.4/69/SR.5

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
29 October 2014
Arabic
Original: English

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الخامسة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد بهاتاراي ..... (نيبال)

المحتويات

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)
مسألة الصحراء الغربية (تابع)

البند ٥٥ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٥٦ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٥٧ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها مجتمعة.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-62400 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البند ٥٨ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

١ - الرئيس: قال إنه وفقاً للممارسة المعتادة لدى اللجنة، يُدعى طالبو الاستماع إلى أخذ أماكنهم إلى طاولة طالبي الاستماع، ثم ينسحب جميع هؤلاء بعد الإدلاء ببياناتهم.

مسألة الصحراء الغربية (تابع) (A/C.4/69/5)

٢ - السيد نافع (جمعية الداخلة للمواطنة والتنمية البشرية): قال إنه منذ أن اندلع النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية بتحريض من الجزائر، كانت المبادرات التي دأب المغرب على القيام بها تعبيرا عن موقفه الثابت على السعي إلى التوصل إلى حل يرضي الطرفين يُخطأ فهمها على أنها منطلقة من موقع ضعف، لا من موقع القوة المستمدة من شرعية قضيته ورفضه التنازل ولو عن أصغر جزء من أراضيه، أيا كانت التضحيات. وقد استمرت الجزائر في سعيها، بأي وسيلة كانت، إلى تقويض ما يتيحه مقترح الاستقلال الذاتي من فرص للتوصل إلى حل سلمي للأزمة، حتى بلغ بها الأمر أن عمدت إلى تشويه الحقائق وممارسة الأنشطة الدبلوماسية الخداعية وإنفاق البلايين من دولارات النفط لكسب التأييد الدولي. وتعكس هذه الحملات الخبيثة العداوة التي تضمرها حكومة الجزائر، التي تتخذ من مبدأ تقرير المصير ستارا تخفي وراءه هدفها الحقيقي المتمثل في تضييق الخناق على المغرب وإضعافه؛ وهي تفضح خوف تلك الحكومة من نجاح عملية تقرير مصير حقة، فهذا سيشكل سابقة ويولّد طموحات مماثلة في الجزائر، فتنشأ مطالبات من المجتمعات بالحصول على نصيب في الثروة التي تستأثر بها قلة من القيادات المستغلة. ولهذه المخاوف ما يبررها، فقد وقعت مؤخراً أحداث تشير إلى أن هذا هو تحديدا ما تريده قطاعات عريضة من الشعب الجزائري. والنزاع القائم هو نزاع بين المغرب والجزائر ولا أحد سواهما، ولن يتسنى التوصل إلى حل دون إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين. أما الشعب الصحراوي في مخيمات تندوف، فهو مجرد ضحية لمخططات الجزائر.

٣ - السيدة ماء العينين (المنظمة المعنية بالاتصالات في أفريقيا وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي): قالت إن الوضع المفجع المفروض على الآلاف من النساء والأطفال الموجودين في مخيمات اللاجئين في تندوف، حيث الفقر مدقع ومرافق الصرف الصحي والنظافة منعدمة والبنية التحتية متداعية، هو وضع مستمر في التدهور بسبب تقاعس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على نحو ما تطالبها به هيئات حقوق الإنسان الدولية.

٤ - وقالت إن المهانة الشديدة التي تتعرض لها المرأة على أيدي جبهة البوليساريو، حيث تتعرض للتعذيب والعنف الجنسي والحرمان من حرية التعبير وحرية التنقل، قد خلقت مناخا من الرعب بدّد أي أمل كان لدى هؤلاء النساء في التوصّل إلى حل عادل لهذا النزاع الذي لن يكون هناك فائز فيه. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والأطفال والإصابة بالأمراض وسوء التغذية، إلى جانب المشاكل الصحية الخطيرة الأخرى المتفشية في المخيمات، هو نتيجة لنهب المساعدات الإنسانية الدولية من قبل قادة جبهة

البوليساريو الذين لا هدف لهم إلا تكديس الثروات الشخصية.

٥ - وأضافت أنه قد حان الوقت لأن تنهي اللجنة حالة الإفلات من العقاب التي تنعم بها القيادات، وتوقف آلة الدعاية التي تستغل محنة النساء. ولا يمكن أن تُوفَّر للنساء الموجودات في المخيمات حياة كريمة ومستقبل أفضل وأن يُضمن لهن التمتع بكامل حقوقهن إلا من خلال قبول خطة الاستقلال الذاتي التي اقترحها المغرب بشجاعة وأشاد بها المجتمع الدولي.

٦ - السيد غزال (المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان): تكلّم بصفته الشخصية كسجين سياسي سابق وشخص وقع في السابق ضحية لانتهاكات حقوق الإنسان وما زال ناشطا متفانيا في الدفاع عن حقوق الإنسان في منطقة الصحراء، فقال إنه منذ بدء العملية الانتقالية للإنصاف والمصالحة، اتخذت حكومته عددا من التدابير الإيجابية، بما في ذلك إنشاء مكتب للمجلس القومي لحقوق الإنسان في المنطقة ومكتب لأمين المظالم يدافعان بصورة مشتركة عن حقوق المواطنين من خلال مركز استقبال يقدم الاستشارات للمواطنين بشأن قضايا حقوق الإنسان، ومن خلال توثيق الانتهاكات المشتبه بوقوعها. وقد تُوّجت جهود الحكومة الرامية إلى خلق ثقافة حقوق إنسان وإجراء إصلاحات قانونية بإنشاء آليات إقليمية في صورة لجنتي حقوق إنسان تضمّان مختلف الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وتقومان برفع التقارير عن الشكاوى التي ترد إليهما وتتعاونان مع سائر النشطاء المحليين على تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة الإقليمية التي أنشئت لجبر الضرر الجماعي، والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان، ودفع التعويضات لضحايا الانتهاكات الفردية. وعلاوة على ذلك، يتضمن الدستور الجديد أحكاما لحماية الثقافة الحسانية الواسعة الانتشار في منطقة الصحراء.

٧ - وذكر أنه يستطيع التأكيد، على ضوء مشاركته في العملية، على أنه يتم في المغرب احترام حقوق جميع الناشطين بغض النظر عن أيديولوجياتهم، وبما في ذلك الناشطون الانفصاليون. وفي إطار من الشفافية، يرحب المغرب باستقبال كل من يطلب زيارته من ممثلي الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية. وعلى العكس من ذلك، ترفض الجزائر استقبال مثل هذه الزيارات. وقد وردت من الأسر والأفراد الذين يعيشون بلا حماية في مخيمات تندوف مئات الشكاوى بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. ومع أنه تم تعويض بعض الضحايا، فإن هذا لا يعفي الجزائر وجبهة البوليساريو من التزاماتهما تجاه سكان المخيمات.

٨ - السيدة ماء العينين (الرابطة المحلية لوادي الذهب): قالت إنه بينما انصبّ تركيز العديد من المتكلمين على الوضع السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان والإرهاب وعدم الاستقرار في المنطقة، لم يسلط أحد الضوء على الفرص التي وفّرها المغرب لمنطقة الصحراء، وخاصة فيما يتعلق بفرص العمل التي وفرها للشباب. وقد كان التشريع الجديد الذي يشجع على إقامة مشاريع الأعمال الحرة عاملا معززا للتنمية الاقتصادية في المنطقة، على الرغم من الظروف المناخية القاسية، مما ساعد الكثير من الشباب الصحراوي على تحقيق أحلامه. والواقع هو أن أغلب الصحراويين لم يتركوا أراضيهم، على الرغم من الضغوط التي مارستها عليهم الجزائر للقيام بذلك، وبقوا يعيشون في سلام وأمن. واتُّخذ العديد من التدابير لتشجيع المشاركة في الحياة السياسية، ومع وجود أكثر من ٤٠ ممثلا منتخبا من منطقة الصحراء في البرلمان الوطني،

يقوم الصحراويون بدور محوري في العملية الديمقراطية. وقد أنفقت بلايين الدولارات على تنمية المنطقة من خلال إقامة المرافق والبنى التحتية المطابقة للمعايير الدولية، مع توفير العديد من الخدمات لقاء رسوم رمزية.

٩ - وقالت إن منطقة الصحراء، منذ أن أعيدت إلى المغرب في عام ١٩٧٥، استفادت من الإعفاءات الضريبية ومن إعانات غذائية كبيرة، وكانت هناك استثمارات كبيرة لتحسين التدريب والتعليم لمساعدة الشباب على دخول سوق العمل، ولتنمية المهارات القيادية على سبيل التمهيد لحصول المنطقة على الاستقلال الذاتي في نهاية المطاف. وقد حلّت محل حياة البدو الرحل السابقة ظروفٌ معيشية حسنة، وبات العديد من الصحراويين يكسبون دخولا كريمة كمهنيين، بعد أن استفادوا من نفس الخدمات التي تقدمها الحكومة المغربية إلى جميع مناطق البلد. وبالمثل، كان للشباب الصحراوي الحق في الحصول على منح التعليم الجامعي والذهاب إلى المدارس بواسطة المواصلات العامة المجانية والإقامة في المساكن الطلابية. وعلاوة على ذلك، ومع أن معدّلات البطالة في المنطقة هي الأدنى في البلد، يحصل العاطلون عن العمل هم أيضا على استحقاقات من الدولة. وفي المقابل، لم يكن هناك قبل عام ١٩٧٥ أي خدمات أساسية تقدّم في المنطقة، وكانت معدلات الالتحاق بالمدارس منخفضة للغاية.

١٠ - السيد الشريف ماني (هيئة تنسيق الدفاع عن المقدسات): قال إن المغرب قد اعتمد سياسة إنمائية شاملة للمملكة بأسرها، بما يشمل أقاليم الجنوب مع الحرص على احترام خصوصياتها. وقد نفذ المغرب منذ عام ١٩٧٥ عددا من برامج التنمية المستدامة الطموحة المراعية للشواغل الاجتماعية - الاقتصادية التي أعرب عنها السكان المحليون في منطقة الصحراء. وفي عام ٢٠٠٢، اختيرت المنطقة لتصبح مركزا رئيسيا للاستثمار ونموذجا للتنمية الإقليمية المتكاملة: فقد شجّعت الحكومة الاستثمارات العامة في المنطقة حتى بلغت قيمتها نحو ٥٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة سنويا، بينما يبلغ إجمالي حجم إنفاق المغرب العام أكثر من ١,٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتعدّ المنطقة حاليا من أفضل مناطق المملكة أداءً على صعيد المؤشرات الاجتماعية، حيث فاق الأداء المتوسطات الوطنية في مجالات التنمية البشرية ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والاستفادة من خدمات مياه الشرب والكهرباء.

١١ - وقال إنه على الرغم من الربحية المنخفضة جدا للمنجم الوحيد الموجود في المنطقة والحجم الضئيل لاحتياطيات الفوسفات مقارنة بحجمها على المستوى الوطني، استُثمرت مبالغ وصلت إلى ٢,٥ بليون دولار في أقاليم الجنوب على مدى ١٠ سنوات للحفاظ على قطاع التعدين والإبقاء على وظائف العمال الذين يعيلون أكثر من ٧٠٠ عائلة. وفيما يتعلق بمصائد الأسماك، لم تمثل المساهمة المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة مع المغرب إلا قسما بالغ الضآلة من الميزانية التي ترصدها المملكة لمعدات مصائد الأسماك بشكل عام، وللمرافق والتدريب ومراكز البحوث في أقاليم الجنوب على وجه التحديد. وقد أسرعت تلك الاستثمارات بخطى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في المنطقة، وهي ستكسب المنطقة انفتاحا على التجارة الدولية وطرق الملاحة البحرية الدولية. ومن الواضح بالتالي أن استغلال الموارد الطبيعية لهذا الجزء الجنوبي من المملكة ليس أمرا غير قانوني، وذلك لأن الاستغلال يتم لفائدة السكان المحليين. وقد أكد المستشار القانوني للأمم المتحدة نفسه، في فتوى يرجع تاريخها إلى عام ٢٠٠٢ بخصوص أعمال التنقيب التي يقوم بها المغرب، المبدأ العام الذي مفاده أن أنشطة

استغلال الموارد التي تتم في إقليم ما لصالح شعب الإقليم أو بالتشاور مع ممثليه هي أنشطة متوافقة مع مبادئ القانون الدولي (S/2002/161، الفقرة ٢٤).

١٢ - السيد روي (منظمة الشراكة الدولية): تكلم بصفته متخصصا في قضايا حقوق الإنسان من كندا، فقال إن المقترح المغربي لمنح منطقة الصحراء الاستقلال الذاتي عن طريق المفاوضات هو مقترح متوافق مع أعلى معايير الديمقراطية، وذلك لأنه يعترف بمبادئ تقرير المصير والخصوصية الإقليمية والنقل الحصري للسلطات وعلاقة التبعية، ولأنه ينشئ المؤسسات السياسية والقضائية والاجتماعية اللازمة للحكم. وهو سيُنفّذ بما يتماشى والضمانات المكفولة بموجب دستور عام ٢٠١١، وسيبني على الممارسات والسوابق النموذجية من قبيل إنشاء لجنة إقليمية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والزيارات التي قامت بها الجهات المستقلة في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، وسيضمن حق المواطنين الصحراويين في التصويت.

١٣ - وأشار إلى أن الدستور الجديد يسري في جميع أنحاء المغرب، وعلى جميع مواطنيه. ومبادرة الاستقلال الذاتي، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمبادئ الدستورية، هي نتاج عملية طويلة ومعقدة شهدت نضوج المغرب ليصبح دولة ديمقراطية تحكمها سيادة القانون ويمكن التعويل على وفائها بالتزاماتها السياسية. وهي توفر لمنطقة الصحراء الفرصة لتكون جزءا من كلٍّ مستقر يُحترم فيه التنوع وتراعى فيه حماية الحريات الفردية، كما أنها مرهونة بقبولها من شعب المنطقة في استفتاء حر. ويحدد الحل المقترح بوضوح أي السلطات ستُنقل وأيها سيبقى في أيدي الحكومة المركزية: فستتمتع المنطقة بصلاحية إدارة ميزانيتها ومنظومتها الضريبية، بينما سيكون دورها استشاريا في مسائل العلاقات الخارجية والتعاون الإقليمي. وبالتالي فإن المبادرة المغربية هي مقترح سلام وأمن وإعمال للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقال إنه يؤيد المقترح بشكل كامل من منطلق اقتناعه بأنه سيكون ركيزة للتنمية، وأنه متوافق مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وأنه سيكون بمثابة نموذج تحتذيه سائر المناطق والبلدان التي تواجه مشاكل مشابهة.

١٤ - السيد المامي (هيئة الهلال الأحمر المغربي في الداخلة): قال إن مواطنيه يتحملون ظروفا قاسية في مخيمات تندوف، حيث تحيط بهم القوات المسلحة الجزائرية، وإنه ينبغي إعادتهم إلى المغرب، أرض ميلادهم. ولقد اتخذ قادة جبهة البوليساريو من بيع المعونات الإنسانية الدولية إلى البلدان المجاورة تجارةً مربحة؛ ويُرغم الآلاف من الأطفال الصغار على التروح ويتعرّضون لخطر فقدان الهوية. وحثّ اللجنة على حمل قيادات جبهة البوليساريو على احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بوجوب تسجيل وحصر سكان المخيمات، وإتاحة المجال لعودة الناس إلى وطنهم بحرية إذا رغبوا في ذلك. ولأقاليم الجنوب التي استعادها المغرب الحق في الاستقرار وفي مستقبل تنعم فيه بالاستقلالية، حيث يكون الصحراويون المغاربة هم المسؤولون عن تنمية منطقتهم اقتصاديا وعن إدارتها. وقد أقرّ المجتمع الدولي هذا المستقبل الذي سيجلب معه الاستقرار مع انتهاء النزاع الراهن الذي أُطيل أمده بصورة مصطنعة.

١٥ - السيد أغوزينو: تكلّم بصفته الشخصية كأستاذ جامعي وخبير في النزاعات الدولية من الأرجنتين، فقال إن إنشاء دولة مستقلة في الصحراء الكبرى هو أمر غير مبرر على الإطلاق ومستحيل من الناحية السياسية، وهو ما أكده الخبراء الدوليون والهيئات الدولية مرارا. والمغرب،

باستجابته للنداءات الكثيرة التي أطلقها مجلس الأمن، أبدى نضجا سياسيا من خلال تقديم مقترح الاستقلال الذاتي لمنطقة الصحراء ضمن إطار وطني لامركزي يستند إلى الواقع الجغرافي والاقتصادي ويتيح المجال لزيادة مشاركة المواطنين في الشؤون العامة وفي التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية في كل منطقة من مناطق البلد. وإن منطقة الصحراء الكبرى لم تكن يوما أرضا مشاعا، بل هي كانت دوما وستظل جزءا أساسيا من المغرب لا ينفصل عنه. ومقترح الاستقلال الذاتي، باحترامه للسلامة الإقليمية والمبادئ المقدّسة التي تقوم عليها فكرة الأمّة، هو مقترح يلبي تطلّعات الشعب المغربي. وقد اعترف المجتمع الدولي به كحلّ سلمي ذي موثوقية ومصداقية للنزاع الدائر في منطقة الصحراء الذي أصبح مصدرا مستمرا للتوتر، والذي يُتخذ باستمرار ذريعة للاحتفاظ بقوات غير نظامية تورّط بعض عناصرها في الآونة الأخيرة في مخالفات بلغت حدّ الأنشطة الإرهابية والإجرامية، وشارك بعضها في نزاعات أخرى في المنطقة. ولذلك يجب أن تتحلى اللجنة بالواقعية وتتبنّى المقترح المغربي باعتباره بديلا ممكنا لدعوات الانفصال ربما يقلّل تدريجيا من حدة التوترات في المغرب العربي، فيتيح لدول المنطقة أن تتصدى بصورة أكثر تنسيقا للتهديدات الأمنية الآتية من منطقة الساحل التي تشهد حالة عدم استقرار. ويجب على الجزائر أيضا أن تشارك بجدية في عملية التفاوض، وأن تعترف بحق المغرب السيادي في منح منطقة الصحراء مركز الاستقلال الذاتي. والاعتراف بأي ادّعاءات أخرى إنما سيصبّ في صالح قلة من الأشخاص الذين نصبوا أنفسهم زعماء، على حساب السكان الذين فُرض عليهم لسنوات تحمّل ظروف لاإنسانية في الغيتوهات.

١٦ - السيد أوريزار ألفارو: تكلّم بصفته الشخصية كمحامي مؤسسات من شيلي، فأشار إلى فتوى المستشار القانوني للأمم المتحدة (S/2002/161) التي مفادها أن شرعية قيام المغرب بالتنقيب عن الموارد تتحقق فقط في حال تم ذلك لفائدة شعب الإقليم، وقال إن المغرب لديه ٧٥ في المائة من ترسيبات الفوسفات العالمية. ومعظم هذا الفوسفات موجود في الجزء الشمالي من البلد، ولكن الحكومة استمرت في تشغيل المناجم الموجودة في بوكراع بمنطقة الصحراء لأسباب اجتماعية محضة أهمها الحفاظ على مصدر رزق مئات الأسر التي تعتاش من العمل في المناجم. وادّعاء أن وجود المغرب في الصحراء الغربية مدفوع بالرغبة في نهب الموارد الطبيعية هو إهانة لا تغتفر. وقد جاء في نفس الفتوى القانونية أن امتيازات التنقيب البحري التي وقع عليها المغرب ليست مخالفة للقانون. وبالتالي لا تستطيع أي هيئة دولية محترمة وصف استثمار المغرب العام أو الخاص في أقاليمه الجنوبية بالسرقة، فهو أفاد هؤلاء السكان بشكل مباشر وكان دوما متوافقا مع القانون الدولي.

١٧ - وقال إن ما تدفع به الجزائر وجبهة البوليساريو وحلفاؤهما من أن مجرّد مزاولة أي نشاط تجاري أو صناعي يشكل ضربا من ضروب النهب لهو طرح مغلوط تماما. فلا يمكن إنكار أن ما جرى منذ عام ١٩٧٦ من توفير للرعاية الصحية والتعليم بالمجان، وإنشاء مناطق للتجارة الحرة، وتوفير إمدادات مياه الشرب النظيفة والمرافق العامة وغيرها من الأشغال العامة، إضافة إلى تخصيص وكالة تنمية أقاليم الجنوب منذ عام ٢٠٠١ مبالغ سنوية لأقاليم الجنوب بلغ متوسطها ١٠ بلايين درهم، كلّها أمور أدت إلى تحسين نوعية الحياة في منطقة الصحراء حتى أصبحت تنافس أو تضاهي نوعية الحياة في شمال المغرب أو في بلدان أخرى في أفريقيا. فعلى عكس القوى الاستعمارية في العهود البائدة، لم ولن يحدث نهبٌ للموارد من جانب المغرب. والمغرب لا يسعى أبدا إلى شراء رضا مواطنيه،

بل هو يعاملهم معاملة كريمة ومنصفة. ولن يغفر التاريخ والقانون الدولي أي إغفال لما أُحرز من تقدّم.

١٨ - السيد أبا (الرابطة المغربية للتنمية البشرية في بوجدور): قال إنه على الرغم من إدانة المجتمع الدولي لانتهاكات حقوق الإنسان التي تقع في أي مكان، ما زالت هناك جيوب للمقاومة حيث لا تحترم دوما حقوق الإنسان، كالمخيمات التي أقيمت في الأراضي الجزائرية لتحديد إقامة جماعات سكانية بأسرها في أرض قاحلة معادية. وقال إن أسرته من بين من تصنّفهم الأمم المتحدة كلاجئين - وإن لم تتمتع يوما بأي من الحقوق التي تكفلها لها الاتفاقيات الدولية - في بلد يسمّي نفسه البلد المضيف بينما يبذل قصارى جهده لمنع المنظمات الإنسانية والمجتمع الدولي من السؤال عن كيفية استخدام ما قدمته من معونات. ووفقا لما كشفت عنه الصحافة الدولية والمنظمات الأخرى، تقوم السلطات الجزائرية وقادة جبهة البوليساريو ببيع السلع التي تتبرّع بها الوكالات الإنسانية الدولية، أي أنهم حوّلوا مخيمات تندوف إلى سوق تجاري يملكونه. ومع أن حدوث تحويل لوجهة المعونات الإنسانية على نطاق واسع وبشكل مؤكد قد دفع الأمم المتحدة إلى تخفيض العدد الرسمي المبالغ فيه لمتلقي المعونات، ظلت جبهة البوليساريو تحتفظ بالمخيمات كمجرّد مصدر دخل يضمن لها بقاءها.

١٩ - وباسم جميع الأشخاص الذين يعيشون في ما أسماه مخيمات العار، دعا إلى إيفاد مفتشي الأمم المتحدة إلى المواقع التي يحدث فيها الاحتيال بشكل يومي وعلى نطاق هائل، وذلك لضمان وصول المعونات فعليا إلى مستحقيها. وينبغي أن يتم نقل المعونات وتخزينها وتوزيعها بواسطة هيئات الأمم المتحدة، لا بواسطة الهلال الأحمر الجزائري أو ما يسمّى الهلال الأحمر الصحراوي، وذلك منعا لحدوث أي تدخل من أي نوع من جانب جبهة البوليساريو. وأخيرا، دعا الجزائر إلى السماح لممثلي الأمم المتحدة بدخول المخيمات وإجراء تعداد للاجئين. فرفض إجراء التعداد ما هو إلا مناورة أخرى لإخفاء الحقيقة.

٢٠ - السيد بينتو لايتي (المنبر الدولي للحقوقيين من أجل تيمور الشرقية): تكلّم باسم مؤسسة تقرير المصير للصحراء الغربية أيضا، فقال إن هناك أوجه تشابه شديد بين قضيتي فلسطين والصحراء الغربية. ووجّه انتباه اللجنة إلى الجدار الذي بناه المغرب في الصحراء الغربية المحتلة: وهو جدار من الرمل والحجارة بارتفاع ثلاثة أمتار، مجهز بالمخابئ والأسيجة وأجهزة المراقبة الإلكترونية، ويوجد بجواره عدد هائل من الألغام الأرضية، ويمتد لمسافة تزيد عن ٢ ٧٠٠ كيلومتر من جنوب شرق المغرب إلى الحدود الشمالية لموريتانيا. ومن الواضح أن بناء الجدار يمثل عملا غير قانوني. ففي فتوى صادرة عام ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية، أعلنت المحكمة أن قيام إسرائيل ببناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة يمثل انتهاكا للقانون الدولي، وأنه يتعين على إسرائيل هدم الجدار ودفع تعويضات عن الأضرار التي تسبّب فيها. وإذا ما احتُكم إلى المحكمة بخصوص تشييد المغرب للجدار، لن يكون رأيها فيه مختلفا. وبينما يتذرّع المغرب في المقام الأول بالدفاع عن النفس، فإن الواقع هو أن المغرب، كإسرائيل، هو من يمارس العدوان والاحتلال غير القانوني، والغرض الحقيقي من الجدار هو ضمان ضمّ الصحراء الغربية.

٢١ - وأضاف أن الجدار قد أحدث تأثيرا شديدا في المجتمع الصحراوي: فهو فرّق شمل العائلات الصحراوية على مدى عقود من الزمن، وكانت له انعكاسات اقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية عميقة. وهناك

تقديرات موثوقة تشير إلى أن ما يربو على ٢ ٥٠٠ شخص وقعوا ضحايا للألغام الأرضية التي زرعها المغرب في المنطقة المحررة من الصحراء الغربية. وحث اللجنة على إيجاد سبل لحمل المغرب على هدم جدار العار والاستعمار هذا.

٢٢ - السيد بخاري (جبهة البوليساريو): قال إن استمرار احتلال المغرب للصحراء الغربية، آخر مستعمرات أفريقيا، ليس سوى تحد مباشر للموقف الذي استقرّ عليه المجتمع الدولي تجاه حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال. وقد حان الوقت لإزالة هذا التحدي. ولعل التطورات الأخيرة، مثل تعيين الاتحاد الأفريقي للسيد شيسانو مبعوثا خاصا للصحراء الغربية، وتقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2014/258)، تتيح فرصا جديدة. وقد وافقت جبهة البوليساريو على قيام المبعوث الشخصي للأمين العام بالزيارات الشهرية التي أُعلن عنها في ذلك التقرير كجزء من عملية الاستعراض المقرّر أن تقوم بها الأمم المتحدة لعملية السلام. غير أن الزيارات الثلاث التي طُلبت لشهور أيار/مايو وحزيران/ يونيه وأيلول/سبتمبر لم تتم بسبب رفض المغرب للتعاون، حيث استعان بالحيل وأساليب المماطلة لإعاقة جهود الوساطة المستمرة التي تقوم بها الأمم المتحدة. وعلى نفس المنوال، تهجّم المغرب على مبعوث الاتحاد الأفريقي على الملأ، ولم يسمح للممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بالسفر إلى الصحراء الغربية لتولي مهام منصبها.

٢٣ - وقال إن المغرب يسعى منذ أن أنشئت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في عام ١٩٩١ إلى تحويلها تدريجيا إلى مظلة للاحتلال الاستعماري. ولا يعني إنهاء استعمار الصحراء الغربية أن يحل محلّ المستعمر الأوروبي مستعمر من بلد أفريقي عربي مجاور. وعلى مجلس الأمن أن يوضح ما إذا كان مقصده الأصلي هو بالفعل أن تقف بعثة الأمم المتحدة حارسا للاحتلال غير المشروع وتغض الطرف عن النهب الواسع النطاق لموارد بلده وعن انتهاكات حقوق الإنسان. وكان آخر ضحايا هذه الانتهاكات شخصا توفي أثناء احتجازه بسبب حرمانه من العلاج الطبي. وإن شعب الصحراء الغربية، الذي وضع ثقته في الأمم المتحدة، يستحق ويحتاج إلى معرفة الحقيقة. فبعد أربعين عاما، بات من غير الممكن أن يعاني الشعب الصحراوي في صمت في ظل الظلم الممارس عليه وتخلّي بعثة الأمم المتحدة عن مسؤولياتها.

٢٤ - السيدة بشير: تكلمت بصفتها الشخصية كصحراوية وُلدت في مخيمات اللاجئين وتدرس حاليا في إحدى جامعات الولايات المتحدة، فقالت إن المغرب، وهو دولة بوليسية قمعية، مستمر في انتهاك القانون الدولي عن طريق حرمان الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير، وإذلال المواطنين الصحراويين الذين يعيشون تحت احتلاله بحبس الآلاف منهم والتسبُّب في اختفاء المئات، إلى جانب استغلال مواردهم الطبيعية. وقد وقفت الأمم المتحدة صامتة أمام الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المغرب، والأحرى بها أن تكلّف بعثة الأمم المتحدة برصد الاعتداءات والإبلاغ عنها. والحل السياسي لمسألة الصحراء الغربية هو حل بسيط ومباشر: يجب السماح للشعب الصحراوي بالتعبير عن إرادته وفي استفتاء حر ونزيه وشفاف.

٢٥ - السيد بورنسن (لغاروك): تكلم باسم مكتبه الأيسلندي للمحاماة، فقال إنه تماشيا مع الإصلاح الجاري الذي يقوم به المغرب والذي يعطي دورا أكبر للمؤسسات

الوطنية لحقوق الإنسان، يجسّد الدستور الجديد تطبيق اللامركزية على نطاق واسع لضمان تنمية جميع مناطق المغرب، بما فيها منطقة الصحراء، من خلال حكم رشيد ونقل عادل للسلطات. وقد وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المغرب مقترحا متعمقا لنموذج جديد للنموّ المستدام بيئيا والعادل اجتماعيا في منطقة الصحراء. ويستند المقترح إلى المشاركة الفعالة من جانب المواطنين وأصحاب المصلحة من أجل ضمان التماسك الاجتماعي وإتاحة المجال لهم للاستفادة من موارد المنطقة بشكل عادل من خلال تنويع أنشطة الأعمال والقوى الاقتصادية المحلية. والمقترح هو جزء من السياسة الوطنية التي ينفذها المغرب منذ استعادته لمنطقة الصحراء من أجل التصدي لقضايا الفقر والاستدامة الاجتماعية – الاقتصادية، ومن ضمن عناصره إنشاء وكالة تنمية أقاليم الجنوب وتعزيز الاستثمار وتشجيع مشاركة السكان المحليين والممثلين المحليين والوطنيين.

٢٦ - وذكر أن التجربة المكتسبة في أماكن أخرى قد أظهرت أن الاستقلال الذاتي هو الحل، فهو يمكن أن يعزز التنمية الاقتصادية مع تجنّب تفكيك دول قائمة في هذا الزمن الذي أصبح فيه طريق الاتحاد والتكامل هو الطريق المفضل لمواجهة التحديات المعاصرة. وإن وجود هيكل اقتصادي فعال وملكية وإدارة فعالتين للموارد، وهي أمور يساعد عليها الاستقلال المالي، قد يفضي أيضا إلى النهوض بالمسؤولية الإقليمية في الصحراء الكبرى.

٢٧ - السيد السلامي: تكلم بصفته الشخصية كمواطن صحراوي، فالتمس من الأمم المتحدة المساعدة في السعي إلى إقامة العدالة إزاء حالتي الإعدام دون محاكمة لاثنين من مواطنيه قتلا من جرّاء قصف عنيف بنيران القوات المسلحة الجزائرية عند الحدود بين موريتانيا والجزائر، تاركين أسرتيهما في حالة عوز.

٢٨ - السيد مهراوي (المجلس الاستشاري الملكي للشؤون الصحراوية): قال إنه على الرغم من المزاعم المغلوطة التي تطلقها جبهة البوليساريو، فإن الأغلبية العظمى الصامتة من الصحراويين ترغب في بناء أمة مغربية قوية ومتحدة، وليس الدولة الفاشلة التي تهدف جبهة البوليساريو والجزائر إلى إقامتها. وهناك فروق شاسعة بين الحركة الانفصالية التي تدّعي كذبا أنها الممثل الوحيد للشعب الصحراوي وبين الشعب نفسه. والمجلس الاستشاري الملكي للشؤون الصحراوية يتألف بصورة رئيسية من زعماء القبائل الصحراوية، ومن بين هؤلاء والد القائد الحالي لجبهة البوليساريو؛ والرئيس الحالي لمجلس المستشارين المغربي هو واحد من قرابة ٢ ٠٠٠ مسؤول صحراوي منتخب على المستويات المحلي والإقليمي والوطني. وعلى مدى الأعوام الأربعين الماضية، فرّ أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص من المخيمات التي تديرها جبهة البوليساريو معرّضين حياتهم للخطر، فأصبحوا يعيشون حياتهم الطبيعية في المغرب، حيث استبدلوا بحياتهم الرعوية السابقة حياة عصرية بحق. وللأسف، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لمواطنيه الذين تعرّضوا للتلقين العقائدي ولانتهاكات شتّى لحقوقهم في أربعة مخيمات نائية في تندوف، حيث يعيشون في ظروف إقامة هشة ويعانون نقص التغذية في بقعة من الصحراء الجزائرية بلا منفذ ساحلي حيث الظروف قاسية بشكل خاص، وذلك على الرغم من كون البلد المضيف بلدا ثريا منتجا للنفط. ومنذ عام ١٩٧٥ تمنع السلطات الجزائرية وصول أي جهة من المجتمع الدولي إلى المخيمات. وبما أن المنظمات الدولية غير قادرة على تحديد هويات السكان وإجراء تعداد لهم، فهي

لا تستطيع مساعدة اللاجئين على نحو فعال أو كفالة حقوقهم.

٢٩ - ويجب على المجتمع الدولي ألا يتسامح بعد الآن مع ما يجري من إلقاء بأهالي الصحراء في تلك المستودعات بما بها من ظروف لاإنسانية. ولا يجوز بعد الآن أن تتنصّل الحكومة الجزائرية من مسؤوليتها في هذا الصدد. وبسبب غياب أي أمل في مستقبل واعد، وهو وضع تفاقم بسبب سرقة قادة جبهة البوليساريو للمعونات الدولية الموجهة إلى سكان المخيمات، بات هؤلاء السكان يشعرون باليأس، بل ودُفع الشباب منهم إلى ممارسة الاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة وإلى الإرهاب الدولي وفقا لما أفادت به مصادر متعددة. وتمثل هذه الحالة تهديدا حقيقيا للسلام في المنطقة وفي العالم. ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن ينتظر أكثر من ذلك ليعلن التزامه الراسخ بإنهاء النزاع، وينبغي له أن يعجّل بتنفيذ خطة الاستقلال الذاتي لمنطقة الصحراء، التي يراها مجلس الأمن جدّية وذات مصداقية، والتي من شأنها أن توفر لشعبه ما يريد، مع السماح للمغرب بالاحتفاظ بسيادته على كامل أراضيه.

البند ٥٥ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/69/23 (الفصلان السابع والثالث عشر) و A/69/69)

البند ٥٦ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/69/23 (الفصلان الخامس والثالث عشر))

البند ٥٧ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/69/23 (الفصلان السادس والثالث عشر) و A/69/66)

البند ٥٨ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/69/67)

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) (A/69/23 (الفصول من الثامن إلى الحادي عشر والثالث عشر) و A/69/189)

٣٠ - الرئيس: دعا الوفود إلى استئناف المناقشة العامة في إطار بنود إنهاء الاستعمار.

٣١ - السيد منير (باكستان): أقر بالدور المحوري للّجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، فقال إن المشاورات غير الرسمية التي أجريت في وقت سابق من هذا العام مع ممثلي العديد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وعدد من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة قد شكّلت نهجا مبتكرا ينبغي الاستمرار عليه، كما ينبغي توفير التمويل الكافي لمثل هذه الأنشطة من الأمم المتحدة.

٣٢ - وأضاف أنه على الرغم من تأكيد الجمعية العامة مرارا أن الاستعمار يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ما زال الإنهاء الكامل للاستعمار حلما بعيد المنال. ولا يمكن تنفيذ توصيات ومقررات اللجنة الخاصة دون توافر الإرادة السياسية لدى الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويلزم أيضا بذل جهود متضافرة لتجنب الانتقائية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ولا سيما تلك المتعلقة بالحق في تقرير المصير. وعلى الرغم

من الإقرار بهذا الحق في العديد من صكوك حقوق الإنسان الدولية، فإنه يُنتهك في جنوب آسيا. فممارسة الكشميريين لهذا الحق تقع في لبّ النزاع الدائر على جامو وكشمير. وباكستان مستعدة للدخول في حوار مع الهند من أجل التوصل إلى حل ودي، وهو أمر ضروري لتحقيق السلام والاستقرار والتقدم في المنطقة ولإكمال إنجاز جدول أعمال الأمم المتحدة فيما يخص إنهاء الاستعمار. وما زال شعب جامو وكشمير في انتظار الاستفتاء الشعبي المنصوص عليه في قرارات صدرت عن الأمم المتحدة قبل ستين عاما. وأضاف أن حكومته ملتزمة بتقرير مصير شعب المنطقة، وأن المجتمع الدولي مسؤول عن إيجاد حل للمسألة.

٣٣ - وذكر أنه في الشرق الأوسط، يمثل حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير السبب الرئيسي للنزاع. وإن باكستان تساند النضال العادل لهذا الشعب من أجل السلام والحرية. وتشجع باكستان أيضا طرفي النزاع في الصحراء الغربية على مواصلة مفاوضاتهما بنية حسنة، مع التحلّي بالواقعية وتقبُّل الحلول الوسط، من أجل تحقيق تسوية سياسية عادلة ودائمة ومقبولة من الطرفين تضمن لشعب الإقليم حقه في تقرير المصير. وستكون التسوية عاملا مساعدا على تحقيق السلام والتقدم الإقليميين.

٣٤ - السيدة سوتيكنو (إندونيسيا): قالت إنه في السنة الرابعة من العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، ما زال هناك ١٧ إقليما في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وبالتالي فإن المنظمة لم تنته من عملها بعد. وقد كانت إندونيسيا من أول الداعين لإنهاء الاستعمار في جميع أنحاء العالم ومن أكثرهم حماسا، وهي ثابتة على التزامها تجاه عمل اللجنة الخاصة وولايتها. وأضافت أن حكومتها ترحب بشكل خاص بزيادة اللجنة الخاصة تفاعلها مع الدول القائمة بالإدارة، ولا سيما الحوارات غير الرسمية التي أضحت تجريها في السنوات الأخيرة وأعمال التيسير التي تقدّمها لبعثات الأمم المتحدة التي تتوجّه لزيارة الأقاليم، ومنها البعثة الأخيرة التي توجّهت إلى كاليدونيا الجديدة.

٣٥ - وقالت إن لكل إقليم احتياجات وتوقعات مختلفة، وليس ثمة نهج واحد يمكن تطبيقه على جميع الأقاليم؛ ولكن يجب أن تتاح لشعوب الأقاليم كافة الفرصة للحصول على القدر الكافي من المعلومات والتثقيف بشأن وضعهم السياسي بحيث يستطيعون اتخاذ قرارات مستنيرة بخصوص الخيارات المتاحة لهم بموجب قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥). ويعدّ حسن النوايا وروح التعاون من العناصر الأساسية لبناء الثقة المتبادلة من أجل تيسير عملية تقرير المصير.

٣٦ - وأضافت أن إنهاء الاستعمار أمر يتطلب مشاركة دولية في عمليتي التنمية وبناء الدولة. وعلى الدول القائمة بالإدارة التزام بموجب الميثاق بتعزيز رفاه الشعوب التي تتحمل مسؤوليتها؛ وينبغي لوكالات الأمم المتحدة لدى تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية إلى الأقاليم أن تتعاون عن كثب مع جميع الأطراف المعنية.

٣٧ - السيد ثورنبيري (بيرو): قال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تزيد من قدرتها على معالجة الوضع الجائر الذي تعيشه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وثمة دور محوري لأعمال اللجنة الخاصة ولمساعي أعضائها، فهي لم تدخر جهدا لإيجاد عالم يعلو فيه مبدأ تقرير المصير أي اعتبار آخر. وهناك عاملان حاسمان يجب أن يكونا داخلين معا في المعادلة: الإرادة السياسية القوية، ونهج التعامل مع كل حالة على حدة لمعالجة الظروف الخاصة بكل إقليم.

وفي جميع الحالات، من المهم إبقاء التقدم المحرز نحو إنهاء الاستعمار قيد الاستعراض المستمر، وإبقاء اللجنة الخاصة على اتصال مباشر مع الأطراف المعنية. ويجب على الدول القائمة بالإدارة أن تتعاون بشكل كامل مع اللجنة الخاصة، وأن تقوم باللازم للتعجيل بإنهاء الاستعمار في الأقاليم التي تخصّها، مع الحرص في الوقت نفسه على تيسير نموها المستدام. وقال إن من الأمور المثيرة للقلق لبيرو بوجه خاص حالة جزر مالفيناس، حيث انتفت إمكانية تقرير المصير بسبب الظروف التاريخية والقانونية. وقد أُقرّ بالطبيعة الخاصة والاستثنائية للحالة في قرارات صادرة عن الجمعية العامة، وقد أيدت بيرو على الدوام الحقوق السيادية المشروعة لجمهورية الأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا الجنوبية وجزر ساوث ساندوتش والمناطق البحرية المحيطة بها. ووفقا لما صرّحت به اللجنة الخاصة في مناسبات عديدة منذ عام ١٩٦٤، ليست هناك أي إمكانية لإيجاد حل للمسألة إلا عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين المعنيين. ولذلك تحث بيرو الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل التوصل إلى حل سلمي وبناء ودائم للنزاع، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وهي تحثهما أيضا على الامتثال لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ وعلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤدي إلى قيام أحد الطرفين بتعديل حالة الجزر بشكل انفرادي.

٣٨ - السيد نتواغاي (بوتسوانا): قال إن كون موضوع إنهاء الاستعمار لا يزال قيد المناقشة في الأمم المتحدة هو أمر مؤسف. وقال إن حكومته تؤيد حق شعب الصحراء الغربية في الاختيار بين الاستقلال والاندماج في المغرب من خلال استفتاء مفتوح. وعلى الرغم من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بهذا الخصوص، لم يتم التوصّل إلى حل للمسألة بعد. وقال إن بوتسوانا ترحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي إلى الصحراء الغربية من أجل إبقاء الحوار مستمرا بين الطرفين اللذين عليهما أن يدخلا المفاوضات بروح من التسامح والاحترام المتبادل والانفتاح على الحلول الوسط. وترحب بوتسوانا أيضا باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢١٥٢ (٢٠١٤)، الذي مُدّدت بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى عام ٢٠١٥.

٣٩ - السيد كوغدا (بوركينا فاسو): قال إن الالتزام الجماعي بالتوصل إلى الحلول عن طريق تقديم التنازلات المتبادلة أمر لازم لإيجاد حل لحالة الملايين الذين ما زالوا يعيشون في أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي. وتظل حالة الصحراء الغربية، على سبيل المثال، تمثل تحديا بالنسبة للدول الأفريقية على وجه الخصوص. فعلى الرغم من المحاولات العديدة الرامية إلى تسوية النزاع، ظل الوضع الراهن سائدا منذ سنوات، ووصلت المسألة إلى طريق مسدود يتعيّن على المجتمع الدولي الخروج منه. وأعرب عن ترحيب وفده بالدبلوماسية المكوكية التي يقوم بها الأمين العام ومبعوثه الشخصي إلى الصحراء الغربية، وحث جميع الأطراف المعنية على استئناف الحوار بروح من الواقعية والانفتاح على فكرة تقديم التنازلات المتبادلة بهدف التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض. وقال إن وفده ما زال يؤيد المقترح المغربي بمنح الاستقلال الذاتي لمنطقة الصحراء، وهو ما يشكل خيارا بنّاءً ذا مصداقية من أجل التوصل إلى حل مقبول من الطرفين. وتعدّ تسوية النزاع أمراً أساسياً لتحقيق الاستقرار في جميع أنحاء منطقة الساحل - الصحراء الكبرى التي تواجه من التحديات الأمنية ما فيه الكفاية.

٤٠ - السيد مينان (توغو): قال إنه لا يمكن إحلال السلام في الصحراء الغربية إلا عن طريق التفاوض، ولذلك فإن حكومته تحث كلا من الطرفين على التخلي عن موقفه الأساسي والثبات على اتّباع النهج العملي لتسوية النزاع. والمغرب، من خلال مبادرته بمنح استقلال ذاتي واسع النطاق إلى الصحراء الغربية ضمن مملكة يُطبَّق فيها نظام حكم لامركزي، وهي المبادرة التي تمثل حلا وسطا يوفّق بين توقعات كلا الطرفين ويتسامى فوق المواقف التقليدية، أثبت رغبته في التوصل إلى حل وسط بالطرق السلمية من خلال الأمم المتحدة. وقد أصبحت تسوية النزاع في الصحراء الغربية تمثل أمرا ضروريا ليس فقط لأن النزاع يعوق تطوير التعاون الإقليمي لتسبّبه في تأخر إنشاء اتحاد المغرب العربي، بل ولأن استقرار وأمن الإقليم نفسه قد بات مهددا بسبب تسلّل المتطرفين والعصابات الإرهابية من منطقة الساحل. وفي المقابل، سلّم مجلس الأمن في قراره ٢١٥٢ (٢٠١٤) بأن التوصل إلى حل سياسي في الصحراء الغربية وتعزيز التعاون في المغرب العربي من شأنه أن يسهم في استقرار وأمن منطقة الساحل، وكان محقا في ذلك. وحث جميع الأطراف، وعلى رأسها حكومتا المغرب والجزائر، على مواصلة المحادثات بهدف التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

٤١ - السيدة الصغير (الأردن): قالت إن حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير والسيادة يمتد إلى سيادتها على أراضيها ومواردها، بما في ذلك المكاسب المتأتية من الموارد في الأجل الطويل، وإن من حقها أيضا أن تُحمى مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينبغي إيفاد بعثات من الأمم المتحدة لزيارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي لم تتم زيارتها بعد، فقد أثبتت هذه الزيارات أنها وسيلة فعالة لتقييم الحالة في تلك الأقاليم. وينبغي تكثيف التعاون بين حكومات الأقاليم والأمم المتحدة والدول القائمة بالإدارة، وينبغي اتخاذ تدابير لبناء الثقة في المرحلة السابقة لعملية النقل السلمي للسلطة. وبينما أُحرز تقدم محمود في الميدانين السياسي والاقتصادي في بعض الأقاليم المستعمرة في منطقة البحر الكاريبي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ثمة حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في سائر المناطق.

٤٢ - وشددت أيضا على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة وذات سيادة وقابلة للبقاء على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، تكون عاصمتها القدس الشرقية. ويجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وينبغي أن يستأنف الطرفان المفاوضات بشأن جميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك وضع اللاجئين والحدود والأمن ووضع القدس.

٤٣ - السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية): قال إن حكومته تؤيد الحوار ومنع النزاعات وتسوية النزاعات الدائرة بخصوص الأقاليم غير المستقلة بالطرق السلمية التي ترضي أطراف تلك النزاعات. والسلام والأمن يساعدان بدورهما على التنمية المستدامة للشعوب غير المستقلة. وقد حدث مؤخراً تحرك نحو الحوار والاتفاق بشأن النزاع الطويل المرير الدائر في الصحراء الغربية - وهو ما يتجلّى أيضا في القرارات الأخيرة التي صدرت عن اللجنة بتوافق الآراء بخصوص هذه المسألة - بفضل وجود ديناميكية جديدة تجمع طرفي النزاع والأمين العام ومبعوثه الشخصي للصحراء الغربية. وأعرب عن ترحيب غينيا الاستوائية بتلك الجهود المبذولة من الأمم المتحدة لتيسير التوصل إلى حل واقعي وقابل للنجاح يعود بالنفع على كل من طرفي النزاع.

٤٤ - وينبغي أن يقدم الطرفان الدعم الكامل لجهود الأمم المتحدة، وذلك بإبداء استعدادهما للتعاون وتقديم التنازلات السياسية المتبادلة ومواصلة التحسينات الجارية لحالة حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصحراء الغربية. وقال إن كلا الطرفين يتخذ خطوات جيدة في ذلك الاتجاه، ولكن المبادرات الإيجابية التي عرضها المغرب، على وجه الخصوص، لتعزيز الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان والتعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، على نحو ما أُقرّ به في قرارات مجلس الأمن، هي مبادرات تستحق التقدير.

٤٥ - ولا ينبغي أن يكون الأمر مقتصرا على طرفي النزاع، بل ينبغي أيضاً أن تساعد بلدان المنطقة والمجتمع الدولي بأسره على المضيّ قدما بعملية البحث الجارية عن السلام في الإقليم، وذلك لكي يكون بوسع الصحراء الغربية، حالما يتم التوصّل إلى نتيجة مقبولة، أن تتطلّع إلى التمتع بتنميتها المستدامة في إطار خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥.

٤٦ - السيد بوساه (نيجيريا): قال إنه بعد مرور ٥٣ سنة على صدور قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، ما زال هناك مليونان من الأشخاص المحرومين من الحق في تقرير المصير، بينما تستمر الدول القائمة بالإدارة في اختلاق المبررات لعدم الالتزام بالمبادئ الدولية التي تؤكد عالمية هذا الحق. والاستعمار هو من وجهة نظر نيجيريا إنكار للقيم الإنسانية، وهي لذلك قامت بحملات للمطالبة باستقلال العديد من البلدان الأفريقية، ودعت إلى التعجيل بمنح الاستقلال للأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية.

٤٧ - وقال إن وفده يحث على استئناف المفاوضات من أجل تسوية النزاع على جزر فوكلاند (مالفيناس) بما يتماشى وقرارات الأمم المتحدة، واستكشاف جميع الخيارات المتاحة لإعمال حق الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير، على أساس كل حالة على حدة.

٤٨ - وأشار إلى أن الجمود ما زال يعتري المفاوضات المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية، وأن الصحراويين ما زالوا محرومين من تبوّؤ مكانهم المشروع في مجتمع الأمم. ويعدّ إجراء استفتاء حر ونزيه بشأن تقرير الشعب الصحراوي لمصيره واحدا من أكثر المهام الملقاة على عاتق الأمم المتحدة إلحاحا. فلا ينبغي أن يُستبدل بالاستعمار الإسباني للإقليم، الذي انتهى منذ فترة طويلة، أي شكل آخر من أشكال الاستعمار. وقال إن وفده يحث المغرب، الذي تربطه ببلده علاقات ودية، على دعم إجراء المزيد من المفاوضات المكثفة بهدف تسوية النزاع الذي طال أمده وفقا لمبدأ تقرير المصير. وفي ظل ازدياد حدة التوتر في المنطقة، والتي تتفاقم بسبب المشاكل المتصلة بحقوق الإنسان واستغلال الموارد الطبيعية في الإقليم، يجب أن تبدأ هذه المفاوضات على وجه السرعة إذا ما أريد للسلام والأمن أن يعمّا منطقة المغرب العربي. أما بالنسبة إلى المساعي المحمودة التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، فيجب أن ينصبّ تركيزها الآن على النشر الاستراتيجي لعناصر حفظ السلام وعلى الإدارة الفعالة للموارد في الصحراء الغربية.

٤٩ - السيد ليون غونزاليس (كوبا): قال إنه جرى في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تسليط الضوء على ما تتسم به بورتوريكو من طابع

أمريكي لاتيني وكاريبي، وجرى التأكيد من جديد على أن هذه واحدة من القضايا محل اهتمام الجماعة. وقال إن بلده سيواصل العمل ضمن إطار القانون الدولي من أجل تخليص المنطقة من الاستعمار. واللجنة الخاصة، التي استطاعت بفضل ما شهدته مؤخرا من إعادة تنشيط أن تقطع أشواطا كبيرة إلى الأمام على صعيد العلاقات مع الدول القائمة بالإدارة وممثلي الأقاليم، قد اتخذت ٣٣ قرارا ومقررا بشأن بورتوريكو. وقد أقرّ آخر هذه القرارات بحق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وحثّ الولايات المتحدة الأمريكية على السماح لهذا الشعب بممارسة ذلك الحق، وعلى تلبية احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية الملحّة. وقد دعا أعضاء حركة عدم الانحياز مرارا إلى إطلاق سراح أوسكار لوبيز ريفيرا، البورتوريكي المناضل في سبيل الحرية المسجون ظلما. وقال إن خوسيه مارتي، البطل القومي الكوبي، كان قد أسّس الحزب الثوري الكوبي من أجل تحقيق استقلال كوبا ومساعدة بورتوريكو على الحصول على استقلالها؛ وقال إن حكومته ستواصل السعي إلى تحقيق هذا الهدف في الأمم المتحدة.

٥٠ - وقال إن كوبا تؤيد دون قيد الحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع الدائر حول السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندوتش والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأراضي الأرجنتينية. وينبغي إيجاد حل عادل ونهائي عن طريق التفاوض في أقرب وقت ممكن، وينبغي للطرفين، بموجب القرار ٤٩/٣١ والبيانات ذات الصلة الصادرة عن مختلف المنتديات الإقليمية، الامتناع عن إجراء أي تغييرات أحادية الجانب للوضع القائم خلال عملية التفاوض. وإن أي محاولة لعسكرة جنوب المحيط الأطلسي، الذي أعلنته الأمم المتحدة منطقة سلام، لن تؤدي إلا إلى تصعيد النزاع وإثارة التوتر في المنطقة ومخالفة أحكام القرار ٤٩/٣١، فضلا عن السياسة الإقليمية لتسوية المنازعات بالطرق السلمية، التي وجدت أفضل تعبير عنها في إعلان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقةَ سلام خلال مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥١ - وقال إن كوبا تؤيد حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره، وتؤكد من جديد دعمها للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي إلى الصحراء الغربية من أجل التوصّل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين في سياق القرار ١٥١٤ (د-١٥)، وهو ما سيعزز السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وقال إنه على الرغم من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي القاسي الذي تفرضه الولايات المتحدة، تظل حكومته ملتزمة بالتضامن مع الشعوب الأخرى، وهي تتعاون مع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قدر استطاعتها، وذلك مثلا من خلال إتاحة المجال لمئات الشباب الصحراويين للدراسة في كوبا. وقال إن وفده يحث الدول الأعضاء الأخرى على زيادة هذا التعاون الذي يعدّ أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٥٢ - السيد تاثام (المملكة المتحدة): قال إن علاقة الحكومة البريطانية بأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار هي علاقة عصرية قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في تقرير بقائه أو عدم بقائه مرتبطاً بالمملكة المتحدة. ومتى اختار إقليم أن يظل بريطانياً، فإن المملكة المتحدة تحافظ على علاقتها الخاصة به وتعمقها.

٥٣ - وقال إن حكومته تعمل عن كثب مع أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار لمواصلة تنمية شراكاتها مع تلك الأقاليم. ومنذ نشر الورقة السياساتية المعنونة ”أقاليم

ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة''، أنشأت المملكة المتحدة مجلساً وزارياً مشتركاً معنياً بأقاليم ما وراء البحار، يضم زعماء الأقاليم ويجتمع سنوياً لاستعراض وتنفيذ الاستراتيجية والالتزامات المحددة في ''الكتاب الأبيض''. وفي بلاغ للمجلس صدر في عام ٢٠١٣، قدّمت المملكة المتحدة وأقاليمها شرحا لطبيعة العلاقة بين المملكة والأقاليم؛ ورحبت بنتيجة استفتاء آذار/ مارس ٢٠١٣ في جزر فوكلاند، الذي صوت فيه سكان الجزر لصالح البقاء ضمن أقاليم ما وراء البحار، ودعت جميع البلدان إلى قبول نتائج الاستفتاء ودعم سكان جزر فوكلاند في تنمية وطنهم واقتصادهم؛ وأعلنت دعمها لشعب جبل طارق وحثت الحكومة الإسبانية على تخفيف حدة التوترات على الحدود وفي مياه جبل طارق الإقليمية البريطانية؛ وأعربت عن رأي مفاده أنه ينبغي للجمعية العامة أن تحذف من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تلك الأقاليم التي ترغب، من منطلق ممارستها لحقها في تقرير المصير، في الإبقاء على صلاتها بالمملكة المتحدة.

٥٤ - وقال إن حكومته تتحمل مسؤولية أساسية عن ضمان الأمن والحكم الرشيد في أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار، وأنها ستواصل تحديث دساتير تلك الأقاليم لإعطائها أقصى درجة ممكنة من الحكم الذاتي. ويتوقع أن تحقق الحكومات نفس المستويات الرفيعة التي تحققها الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحرص على نزاهة المشاركين في الحياة العامة، وتقديم الخدمات العامة بكفاءة، وبناء مجتمعات قوية ناجحة.

٥٥ - وقال إن من التطورات الديمقراطية الإيجابية الأخرى التي رحبت بها المملكة المتحدة إجراء الانتخابات في مونتسيرات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في عملية حظيت بتقييم إيجابي من جانب بعثة المراقبين الدوليين المستقلة، وقال إن المملكة المتحدة تتطلع إلى إقامة شراكة وثيقة مع الحكومة الجديدة وإلى دعم سياساتها. ومن المقرر أيضا إجراء انتخابات في أنغيلا في ربيع عام ٢٠١٥. وقال إن حكومته، وقد رأت ٩٩,٨ في المائة من سكان جزر فوكلاند يصوّتون في استفتاء عام ٢٠١٣ لصالح الإبقاء على الصلة ببريطانيا، تلتزم من جانبها بتنمية هؤلاء السكان في المستقبل وباستمرار تمتّعهم بالأمن. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة أيضا أمام شعب جبل طارق بعدم الدخول كطرف في ترتيبات تنتقل بموجبها السيادة على هذا الشعب إلى دولة أخرى ضد إرادته المعبَّر عنها ديمقراطيا، وهي لن تدخل في مفاوضات تتعلق بالسيادة يعارضها هذا الشعب.

بيانات أُدلي بها ممارسةً لحق الرد

٥٦ - السيد سينغ (الهند): قال إن التعليقات التي أدلى بها ممثل باكستان فيما يتصل بجامو وكشمير ليس لها مبرر وغير ذات مغزى. وقد اختار شعب جامو وكشمير مصيره بالطرق السلمية، وفقا للمبادئ الديمقراطية المقبولة عالميا التي أتاحت له حرية التعبير عن إرادته وانتخاب ممثليه. وأضاف أن حكومته مستعدة للدخول في محادثات ثنائية مع باكستان في جو سلمي لا يخيّم عليه شبح الإرهاب، ولكن على باكستان أيضا أن تأخذ على عاتقها مسؤولية تهيئة هذا المناخ. وبقيام باكستان بعرض هذا النزاع على الجمعية العامة، فإنها تقوّض الجهود الرامية إلى حل المشاكل القائمة بين البلدين.

٥٧ - السيد منير (باكستان): ردّ قائلا إن ممثل الهند أطلق دفوعا لا أساس لها من الصحة بخصوص النزاع الدائر بشأن جامو وكشمير. فإعلان إنهاء الاستعمار ينصّ على أن للشعوب الخاضعة للهيمنة الأجنبية الحق في تقرير

مصيرها؛ وبالتالي فإن حرمان شعب جامو وكشمير من هذا الحق على مدى أكثر من ستين عاما هو أمر متصل تماما بمناقشات اللجنة. وقال إن جامو وكشمير ليستا، ولن تكون أبداً، جزءاً لا يتجزأ من الهند. وأردف قائلا إنه وفقا لعدة قرارات صادرة عن الأمم المتحدة، يُعتبر إقليم جامو وكشمير إقليما متنازعا عليه يتحدد وضعه النهائي وفقا لإرادة شعبه. ولن تكون أية عملية اقتراع تجريها الهند بديلا عن الإعراب عن إرادة الشعب من خلال استفتاء شعبي حر ونزيه يُجرى تحت رعاية الأمم المتحدة.

٥٨ - وذكر أن مجلس الأمن كان قد قضى في قراره ٩١ (١٩٥١) بعدم تمتُّع الجمعية التأسيسية التي أنشأتها الهند في إقليم جامو وكشمير المحتل بصلاحية تقرير مستقبل الإقليم. وعاد قرار مجلس الأمن ١٢٢ (١٩٥٧) ليؤكد أن أي إجراء تتخذه الجمعية التأسيسية لا يشكل تحديدا لوضع الإقليم وفقا لإرادة شعبه. وهذان قراران ملزمان لكل من باكستان والهند، ولكن لم يتم تنفيذهما؛ ولم يُسمح لشعب جامو وكشمير بالتالي بممارسة حقه في تقرير المصير.

٥٩ - وباكستان تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وهي قد اتخذت الدور الريادي في مكافحته. ولا يمكن للنضال العادل لشعب جامو وكشمير المطالب بحقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره أن يُصنّف كإرهاب.

٦٠ - السيد سينغ (الهند): قال إن وفده يرفض التصريحات غير المبررة التي تضمّنها رد ممثل باكستان.

٦١ - السيد منير (باكستان): قال إن رفض الحجج القانونية التي دفع بها وفده لا يغير شيئا من قانونيتها.

٦٢ - السيد تاثام (المملكة المتحدة): ردّ على البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كوبا وبيرو، فقال إن حكومته ليس لديها أي شك في سيادتها على جزر فوكلاند، استنادا إلى مبدأ حق تقرير المصير. وأكد أن المملكة المتحدة، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، واضحة بشأن ضرورة أن يحدد شعب جزر فوكلاند مستقبل جزر فوكلاند. وقد أجرت حكومة جزر فوكلاند، في آذار/مارس ٢٠١٣، استفتاء صوتت فيه الأغلبية الساحقة للمقترعين - ٩٩,٨ في المائة منهم - لصالح البقاء كإقليم من أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار. وقد عرض الممثلون المنتخبون ديمقراطيا لجزر فوكلاند نتائج هذا الاستفتاء على اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في حزيران/يونيه ٢٠١٣، وطلبوا منها احترام مبدأ تقرير المصير، وأكدوا من جديد الحقائق التاريخية التي تفيد بأنه لم يكن في الجزر سكان أصليون وأنه لم يكن هناك سكان مدنيون نقلوا من الجزر قبل أن يستوطنها أجدادهم، وأكدوا أنهم شعب ذو صفة شرعية وله الحق في أن تحترم رغباته.

٦٣ - واستطرد قائلا إن المزاعم التي تردد أن المملكة المتحدة تعسكر جنوب المحيط الأطلسي هي مزاعم كاذبة تماما. فالمملكة المتحدة تتخذ وضعا عسكريا دفاعيا في جنوب المحيط الأطلسي منذ أن أقدمت الأرجنتين على غزو واحتلال جزر فوكلاند بصورة غير مشروعة في عام ١٩٨٢، متجاهلةً القرار الملزم الذي اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالانسحاب من الجزر. غير أنه تم بعد ذلك تقليص أعداد أفراد الحامية إلى الحد الأدنى اللازم للدفاع عن الجزر. وقد أوضحت المملكة المتحدة موقفها بخصوص الأسلحة النووية في رسالتها المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (A/67/544).

٦٤ - وأضاف أن المملكة المتحدة ما زالت تلتزم تماما بالدفاع عن حق شعب جزر فوكلاند في تقرير مستقبله السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ودعت الأرجنتين إلى

احترام رغباته. وستظل جزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندوتش أيضا إقليما من أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار.

٦٥ - السيد دياز بارتولومي (الأرجنتين): قال إن جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندوتش والمناطق البحرية المحيطة بها تشكل جزءا لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين، وأنها، في ظل احتلال المملكة المتحدة لها بصورة غير قانونية، تشكل موضوعا لنزاع على السيادة بين الطرفين، كما تم الإقرار بذلك مرارا من قبل مختلف المنظمات الدولية وفي قرارات متعاقبة اتخذتها الجمعية العامة، حثت جميعها الحكومتين على استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل إيجاد حل سلمي ودائم للنزاع.

٦٦ - واستطرد قائلاً إنه مما يؤسف له أن الحكومة البريطانية قد عملت على تشويه الحقائق التاريخية في محاولة لإخفاء عملية الاغتصاب التي قامت بها في عام ١٨٣٣ والتي كانت موضوع احتجاجات مستمرة من جانب حكومته. وبدلاً من إنكار الحكومة البريطانية لحقائق تاريخية سبق أن أقرت بها، ينبغي عليها أن تستأنف المفاوضات على الفور. وإذا فعلت الحكومة البريطانية ذلك فإنها ستكون قد تصرّفت بنفس الأسلوب القانوني والمتسم بالمسؤولية الذي تتوقّع، من موقعها المتميز في الأمم المتحدة، أن تتبعه بقية حكومات المجتمع الدولي.

٦٧ - وقال إن مسألة جزر مالفيناس عُرّفت كحالة استعمارية ذات طابع خاص ومحدّد، وهذا راجع تحديدا إلى كونها حالة تنطوي على نزاع على السيادة، وبالتالي ينطبق عليها مبدأ السلامة الإقليمية، لا مبدأ تقرير المصير. وفي عام ١٩٨٥، أكدت الجمعية العامة أن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على حالة هذه الجزر عن طريق رفضها الصريح لمقترحين من المملكة المتحدة في هذا الشأن. ومما يثير الدهشة أن تتباهى المملكة المتحدة بالنتائج المعروفة سلفا لذلك الإجراء الأحادي الجانب الذي أسمته استفتاءً، فهذا كان مجرّد تأكيد على أن المقيمين في الجزر، الذين زرعتهم فيها المملكة المتحدة نفسها، هم رعايا بريطانيون، وبالتالي فهو لا يغير الطابع الاستعماري للمسألة بأي شكل من الأشكال، ولا ينهي النزاع على السيادة. بل إن هذا التضخيم الذي جعل من سكان الجزر حَكَما في نزاع على السيادة بين حكومتهم وطرف آخر قد انتقص بشدة من انطباق مبدأ تقرير المصير الذي يُدفع به. ولم تعترف الأمم المتحدة أو أي هيئة أخرى بهذا التصويت غير الشرعي، بل إنه قوبل بالرفض من جانب العديد من البلدان والمنتديات الإقليمية، بما في ذلك السوق الجنوبية المشتركة واتحاد أمم أمريكا الجنوبية والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية.

٦٨ - وردا على ما أسماه الادعاء الكاذب الذي دفع به ممثل المملكة المتحدة بأن أحداث عام ١٩٨٢ هي السبب الوحيد للوجود العسكري البريطاني الضخم في جنوب المحيط الأطلسي، ذكّر اللجنة بالأعمال العسكرية التي تمت في عام ١٨٣٣ كجزء من الاستراتيجية الإمبريالية للمملكة المتحدة في القرن التاسع عشر. ولا يمكن لأي مراقب عقلاني للحالة في المنطقة أن يقول إن الأرجنتين، منذ رجوعها إلى الديمقراطية في عام ١٩٨٣، قد شكلت تهديدا يبرر العسكرة البريطانية الحالية، وهذا هو الذي يهدد أمن المنطقة وقد أدانته المنظمات الإقليمية.

٦٩ - وقال إن الأرجنتين ترفض استمرار المملكة المتحدة في الاستيلاء غير المشروع على الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المنطقة المتنازع عليها، كما ترفض ما يسمى الكتاب الأبيض من جميع جوانبه المتصلة بجزر

مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندوتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وذلك كما هو مبين في احتجاج رسمي قدمته حكومته.

٧٠ - السيد تاثام (المملكة المتحدة): قال إن المملكة المتحدة لا تعتدّ بالسرد الذي قدمه ممثل الأرجنتين لحالة جزر فوكلاند.

٧١ - السيد دياز بارتولومي (الأرجنتين): قال إن استئناف المفاوضات الثنائية على السيادة، مع مراعاة مصالح سكان الجزر، هو السبيل الوحيد لتسوية النزاع. وقال إن الأرجنتين تؤكد سيادتها المشروعة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندوتش والمناطق البحرية المحيطة بها.

٧٢ - السيد لعسل (المغرب): لاحظ اهتمام بعض الوفود للمغرب بعرقلة المفاوضات المتعلقة بالنزاع على منطقة الصحراء، فقال إن مبادرة الاستقلال الذاتي التي تقدّمت بها حكومته في عام ٢٠٠٧ كانت في واقع الأمر تلبية لدعوة مجلس الأمن إلى إيجاد حل سياسي مقبول من الطرفين للمأزق الناتج عن إعلان الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤ أن الاستفتاء لا ينطبق على هذه الحالة. وقد أوضح مجلس الأمن في كل قراراته بشأن هذه المسألة أن هذه المبادرة تتسم بالجدية والمصداقية، بينما لم تتزحزح الأطراف الأخرى عن مواقفها الأصلية. وبالتالي لا يمكن تحميل المغرب المسؤولية عن عرقلة المفاوضات.

٧٣ - ورد على الوفود التي اتهمت المغرب بنهب الموارد الطبيعية بشكل غير قانوني في الأقاليم الجنوبية، فقال إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كانت شبه منعدمة في منطقة الصحراء عندما استعادها المغرب في عام ١٩٧٥. وقال إنه بما أن المنطقة كانت ترزح تحت نير الاستعمار لسنوات طويلة وكان مطلوبا الارتقاء بها إلى نفس مستوى التنمية الذي تنعم به بقية أجزاء البلد، بدأت الحكومة برنامجا طموحا للتنمية المستدامة راعت فيه مصالح السكان المحليين ومطالبهم الاجتماعية - الاقتصادية. وعلى مدى فترة طويلة من الإدماج الإنمائي، قام المغرب ببناء الطرق الرئيسية والموانئ ونظم الكهرباء ومياه الشرب ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية وجميع أشكال البنى التحتية الأساسية اللازمة لتوفير الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي والإسكان.

٧٤ - وبإنشاء وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم جنوب المملكة في آذار/مارس ٢٠٠٢، بات من الممكن دمج الجهود الرامية إلى جعل منطقة الصحراء تضاهي سائر أقاليم المغرب في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والهدف من ذلك هو جعل تلك المنطقة مركزا للاستثمار ونموذجا للتنمية الإقليمية المتكاملة. وتقوم الوكالة بدراسة واقتراح الاستراتيجيات الإنمائية والتماس التمويل للمشاريع ذات الأثر الاجتماعي - الاقتصادي المضمون. ويغطي نطاق اختصاص الوكالة ٥٨ في المائة من مساحة الإقليم الوطني والعديد من قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك قرى الصيد والبنى التحتية والإسكان والتنمية الحضرية والزراعة وتربية الماشية والسياحة والحرف اليدوية. وقال إنه لا توجد هيئة دولية معترف بها وصفت استغلال حكومته للموارد الطبيعية كعمل غير قانوني. بل على العكس من ذلك، يمتثل هذا الاستغلال للقانون الدولي ويلبي احتياجات ومصالح السكان ويراعي الاعتبارات الاجتماعية ويحافظ على فرص العمل.

٧٥ - ورد على الوفود التي انتقدت حالة حقوق الإنسان في أقاليم المغرب الجنوبية قائلا إن التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان يجري بروح من الانفتاح

والشراكة. ولعل في الزيارات التي قام بها المفوض السامي لحقوق الإنسان والبعثة التقنية التابعة لمكتبه دليل على الوضع الإيجابي الذي يشهده المغرب، وكذلك الحال بالنسبة إلى الاستنتاجات التي خُلص إليها في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والزيارات المقررة لعام ٢٠١٤، وكلها كان موضع ترحيب من مجلس الأمن في قراراته بشأن هذه المسألة. وقال إن دستور المغرب يعتبر ميثاقا حقيقيا لحقوق الإنسان، وإن الهيئات الدولية اعترفت بمؤسسات حكومته القوية المستقلة ذات المصداقية المعنية بالدفاع عن هذه الحقوق. وعلى وجه الخصوص، اعتُرف بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة ممتثلة لميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة. واعترف مجلس حقوق الإنسان بالإصلاح الذي أُجري فيما يتصل باختصاص المحاكم العسكرية، حيث جرى تحديد نطاق هذا الاختصاص وأنشئت ضمانات للحريات الأساسية.

٧٦ - السيد غوتييريس بلانكو نافاريتي (إسبانيا): قال إنه وفقا لمبادئ الأمم المتحدة فيما يتصل بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فإن المبدأ المنطبق على مسألة جبل طارق هو مبدأ السلامة الإقليمية، لا تقرير المصير. وقد جرى في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، التي عقدت في فيجي في أيار/مايو ٢٠١٤، التأكيد على أن مبادئ الأمم هذه لا تزال ذات مغزى. ولا يمكن تسوية النزاع إلا من خلال مفاوضات ثنائية بين حكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة، مع أخذ مصالح شعب جبل طارق بعين الاعتبار، على النحو المنصوص عليه في اتفاق بروكسل لعام ١٩٨٤.

٧٧ - وقال إن التوتر الحالي في جبل طارق يرجع إلى الموقف الانفرادي الاستفزازي الذي تتخذه السلطات المحلية في ظل سلبية الدولة القائمة بالإدارة. وقد تسبب هذا الموقف في مضايقات للمواطنين في جبل طارق وكامبو جبل طارق على السواء، وهو يعكس الحاجة إلى إنهاء الوضع الاستعماري. ولم يكن فرض إسبانيا لسيطرتها على الحدود مع جبل طارق سوى أحد مظاهر امتثالها لالتزاماتها الدولية. وهي بذلت قصارى جهدها لتجنب تعريض المواطنين على جانبي الخط الحدودي للمضايقات، واحترمت مبادئ عدم التمييز والتناسب والاختيار العشوائي.

٧٨ - وقال إن إسبانيا لم تتنازل يوما للمملكة المتحدة عن المياه الإقليمية المتاخمة لجبل طارق، وهي بالتالي ترفض رفضا قاطعا إشارة ممثل المملكة المتحدة إلى توغّل السفن الإسبانية في المياه البريطانية بشكل غير قانوني، فهذه السفن لم تفعل شيئا سوى مزاولة أنشطتها الروتينية في المياه الإقليمية الإسبانية. وقال إن إسبانيا ليس لديها أي شك بخصوص حدودها الإقليمية، وإن السفن التابعة لها ستواصل الإبحار في تلك المياه الإقليمية كعهدها منذ الأزل.

٧٩ - وعلى الجانب الإيجابي، فإن جو المصارحة الخالي من التوتر الذي ساد محفلا لتناول المسائل الدولية أقيم في مدريد في ذلك اليوم بحضور السفير البريطاني لدى إسبانيا والسلطات الإسبانية قد ولّد آمالا في إحراز تقدم على صعيد آليات التعاون المحلي المخصصة. في الأيام التالية، سيعرض وفدا إسبانيا والمملكة المتحدة مشروع قرار توافقي يعكس التقدم المحرز بشأن مسألة جبل طارق.

٨٠ - السيد تاثام (المملكة المتحدة): أشار إلى أن المملكة المتحدة تتمتع بالسيادة على جبل طارق والمياه الإقليمية

المحيطة به. وجبل طارق هو إقليم مدرج في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ عام ١٩٤٦، وهو يتمتع بالتالي بالحقوق الفردية والجماعية المكفولة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وينشئ دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦ علاقة حديثة وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة، لا علاقة قائمة على الاستعمار. وتلتزم المملكة المتحدة بحماية جبل طارق وشعبه واقتصاده.

٨١ - وقال إن المملكة المتحدة وجبل طارق يرغبان في مواصلة المشاركة في المنتدى الثلاثي للحوار، وهو أفضل السبل الموثوقة والبنَّاءة والعملية لتوثيق العلاقات بين المملكة المتحدة وجبل طارق وإسبانيا بما يعود بالنفع على جميع الأطراف. وأعرب عن أسف المملكة المتحدة لانسحاب إسبانيا من هذه المحادثات في عام ٢٠١١. غير أنه في أعقاب تقديم المملكة المتحدة وجبل طارق مقترحا إلى إسبانيا في نيسان/أبريل ٢٠١٢، يسعى بلده إلى بدء تحرك بناء نحو إجراء محادثات مخصصة من أجل تعزيز التعاون بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك، بوسائل تعكس بشكل كامل مصالح شعب جبل طارق وحقوقه ومسؤولياته. وما زالت المناقشات جارية بين الحكومات الثلاث بخصوص بدء المحادثات.

٨٢ - وأعرب عن رفض المملكة المتحدة للادّعاءات التي أطلقها ممثل إسبانيا بشأن المياه الإقليمية لجبل طارق. فبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تكون الدولة صاحبة السيادة على الأرض هي أيضا صاحبة السيادة على المياه الإقليمية الممتدة إلى مسافة ثلاثة أميال بحرية أو إلى الخط الوسيط. وبالتالي فإن المملكة المتحدة متأكدة من سيادتها على المياه الإقليمية البريطانية لجبل طارق. وهي سوف تواصل إعمال السيادة البريطانية واتخاذ طائفة من إجراءات الاستجابة البحرية والدبلوماسية المتناسبة إزاء عمليات التوغّل غير القانوني التي تقوم بها سفن الدولة الإسبانية.

٨٣ - السيد غوتييريس بلانكو نافاريتي (إسبانيا): كرّر ردّ إسبانيا على المملكة المتحدة في الجلسة الثالثة للّجنة، مضيفا أنه بموجب معاهدة أوترخت، تنازلت إسبانيا للمملكة المتحدة عن ميناء جبل طارق ومياهه الداخلية، وعن مدينة وقلعة جبل طارق، وعن دفاعاته وتحصيناته، ولكنها لم تتنازل عن البرزخ الذي تعتبره محتلا من بريطانيا بشكل غير قانوني. وقال إن حكومته تعتبر أن منتدى الحوار الثلاثي لم يعد له وجود، وإنها تأمل بالتالي في بدء نشاط تعاوني مخصّص بين المملكة المتحدة وإسبانيا وجبل طارق في المستقبل القريب لكي يمكن إحراز التقدم على صعد مكافحة التهريب وغسل الأموال وتلويث البيئة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.